

Distr.: General
18 April 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2022

20 حزيران/يونيه 2022

البند 12 (هـ) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: البرنامج الطويل

الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 18/2021 الذي طُلب فيه إلى الفريق الاستشاري المخصص لهايتي أن يقدم تقريراً عن أعماله، مشفوعاً بتوصيات، حسب الاقتضاء، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لينظر فيه في دورته لعام 2022. ويغطي التقرير الأنشطة التي قام بها الفريق من تموز/يوليه 2021 إلى آذار/مارس 2022، ومنها اجتماعات مع الهيئات الوطنية ومع ممثلي المؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني، علاوة على ممثلي مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري. ويرد في هذا التقرير بعض التوصيات المنبثقة عن تلك المناقشات.

ويسلم الفريق بأن الفترة قيد الاستعراض شكلت تحدياً خاصاً لهايتي على الجبهات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان والجبهات الإنسانية وفيما يتعلق باستمرار انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأدى اغتيال الرئيس جوفينيل مويس في 7 تموز/يوليه 2021، الذي أعقبه زلزال مدمر بقوة 7,2 درجة في شبه الجزيرة الجنوبية في 14 آب/أغسطس 2021، إلى زيادة التحديات المعقدة المتعددة الأبعاد التي تواجه البلد، ووضع عقبات إضافية على طريقه إلى التنمية المستدامة.

ويوصي الفريق بمعالجة الأزمة السياسية وتزايد انعدام الأمن على وجه الاستعجال لمساعدة هايتي على المضي قدماً نحو الاستقرار والتنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يلزم إجراء حوار وطني شامل لجميع لتهيئة الظروف لتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية. ويلزم أيضاً اتباع نهج كلي لإعادة إرساء الأمن، يشمل تدابير لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية ومبادرات للتصدي بنجاح للدوافع الاجتماعية والاقتصادية للعنف.



ويشدد الفريق على الحاجة إلى تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في هايتي للمساعدة في الحد من المخاطر ومواطن الضعف، وتلبية الاحتياجات الإنسانية، وتعزيز مجتمع أكثر مساواة وعدلاً، وتوطيد أسس التنمية المستدامة. ويدعو الفريق المجتمع الدولي أيضاً إلى إظهار التضامن من خلال مساعدة هايتي على تلبية احتياجاتها الإنسانية المتزايدة، بطرق منها تقديم التمويل الكافي لخطة الاستجابة الإنسانية لهايتي لعام 2022، مع تلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل للبلد، التي تضم، في جملة أمور، استثمارات كبيرة في قطاعي الزراعة والتعليم.

ويشدد الفريق على أن مرحلة ما بعد الزلزال وإعادة الإعمار تتيح فرصة سانحة لتعزيز القدرة المؤسسية لهايتي، وتحسين حياة الهايتيين بغية إعادة البناء على نحو أفضل. ويدعو الفريق المجتمع الدولي إلى تعزيز تنسيق جهوده، والعمل عن كثب مع السلطات والجهات الفاعلة الوطنية لتعظيم أثرها ومساعدة هايتي على الخروج من دائرة الأزمات التي ما فتئت تمر بها.

أولا - مقدمة

ألف - ولاية الفريق الاستشاري المخصص لهائتي وتكوينه

1 - أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفريق الاستشاري المخصص لهائتي في البداية في عام 1999 بموجب القرار 4/1999 وأعيد تنشيطه بعد خمس سنوات من خلال مقرر المجلس 322/2004. وترأس كندا الفريق، وهو يتألف من الممثلين الدائمين لكل من الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، والبرازيل، وبليز، وبنن، وببرو، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسلفادور، وشيلي، وفرنسا، وكندا، وكولومبيا، والمكسيك، وهاتي، والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة. وانضم عضوان جديان، هما الممثلان الدائم للجمهورية الدومينيكية وسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إلى الفريق في 9 حزيران/يونيه 2021 (مقرر المجلس 238/2021) وفي 16 شباط/فبراير 2022 (مقرر المجلس 314/2022).

2 - ومدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 18/2021 ولاية الفريق إلى حين اختتام أعمال دورة عام 2022، لكي يتسنى له أن يتابع الوضع عن كثب ويقدم المشورة بشأن تنفيذ استراتيجية التنمية الطويلة الأجل لهائتي، تعزيزا لانتعاشها وتعميرها واستقرارها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة كفاءة الاتساق والاستدامة في الدعم الدولي المقدم للبلد. وطلب المجلس أن يقدم الفريق تقريرا عن أنشطته لينظر فيه المجلس خلال دورته لعام 2022.

3 - وهذا التقرير هو التقرير الثامن عشر الذي يقدمه الفريق إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ إعادة تنشيطه في عام 2004. ويسلط الضوء على النتائج الرئيسية التي توصل إليها الفريق عقب اجتماعاته مع السلطات الهايتية وشتى أصحاب المصلحة. ونظرا لاستمرار القيود المفروضة على السفر المتصلة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لم يقيم الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير بزيارات إلى هايتي وواشنطن العاصمة، ولكنه تشاور مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة من خلال اجتماعات افتراضية، ترد نتائجها في هذا التقرير.

باء - أنشطة الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير

4 - واصل الفريق متابعة الحالة في هايتي عن كثب التي شهدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير حدثين هامين هما: اغتيال الرئيس وزلزال بلغت قوته 7,2 درجة بمقياس ريختر في شبه الجزيرة الجنوبية للبلد، أسفر عن مقتل 2 246 شخصا، وجرح 12 763 شخصا، وإلحاق أضرار جسيمة بالمباني العامة والمنازل والبنية التحتية الحيوية والطرق. ووقع هذان الحدثان في سياق تزايد عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن، وتزايد الاحتياجات الإنسانية، واستمرار انتشار كوفيد-19، والوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب الذي يعوق جهود البلد لتحقيق التنمية المستدامة.

5 - وفي أعقاب اغتيال الرئيس، تمكن بوب راي، رئيس الفريق وسفير كندا لدى الأمم المتحدة، من زيارة هايتي وحضور مراسم الجنازة، فضلا عن عقد اجتماعات مباشرة مع أرييل هنري، رئيس الوزراء، وغيره من الممثلين السياسيين وأعضاء الأمم المتحدة والمراقبين الدوليين.

6 - وفي حدثي اغتيال الرئيس والزلزال، اعتمد الفريق بيانين صحفيين. ففي الحدث الأول، في 7 تموز/يوليه، دعا الفريق إلى إجراء تحقيق شامل في عملية الاغتيال وأكد من جديد ضرورة أن تجري جميع

قطاعات السكان حوارا حقيقيا وأن تعمل بشكل بناء لمعالجة الأزمة السياسية. ودعا الفريق جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الهايتي إلى التزام الهدوء من أجل تجنب تصعيد العنف. وفي الحدث الثاني، الذي وقع في 20 آب/أغسطس، أعرب الفريق عن تضامنه مع شعب هايتي وحكومتها في أعقاب الزلزال، ودعا الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية وجميع أصحاب المصلحة إلى العمل معا وبتصميم لتحقيق استجابة سريعة ومستدامة، والعمل عن كثب مع حكومة هايتي والمجتمع المدني.

7 - وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، عقد الفريق اجتماعا افتراضيا عبر الإنترنت مع الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، ونائب الممثلة الخاصة للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) في هايتي، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ووزير التخطيط والتعاون الخارجي في هايتي، وممثل صندوق النقد الدولي لمناقشة الجهود الإنسانية وجهود إعادة الإعمار المضطلع بها استجابة للزلزال، وسبل معالجة العقبات الهيكلية أمام التنمية المستدامة وتعزيز فعالية المعونة. وعقب الاجتماع المعقود في 13 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد الفريق بيانا صحفيا شدد فيه على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم شعب هايتي في انتقال البلد إلى الاستقرار الطويل الأجل والتنمية المستدامة، ودعا مجلس الأمن إلى تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، حيث أن انتهاء هذه الولاية من شأنه أن يبعث برسالة في غير محلها إلى شعب هايتي.

8 - وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، شارك رئيس الفريق في الاجتماع الافتراضي لمجلس الأمن بصيغة آريا بشأن موضوع "ما وراء الحقائق المُزعجة حول تخلف التنمية في هايتي: البحث عن حلول/مسارات لعموم أفريقيا ودعم الحوار الوطني والمصالحة"، ناقش فيه المجلس سبل تشجيع الحوار الحقيقي بشأن الكيفية التي يمكن بها لهايتي أن تستعيد الاستقرار وترتكز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين الهايتيين والجهات الفاعلة ذات الخبرة في بناء الدولة وعمليات الحوار الوطني، فضلا عن شركاء هايتي وأصدقائها، بما في ذلك من الاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية والسوق المشتركة.

9 - وفي 20 كانون الثاني/يناير 2022، عقد الفريق اجتماعا مع وزير التخطيط والتعاون الخارجي، ونائب الممثلة الخاصة للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) في هايتي، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هايتي لاستعراض الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل إعادة بناء شبه الجزيرة الجنوبية في هايتي، المقرر عقده في 16 شباط/فبراير في محاولة لحشد الدعم الدولي لجهود إعادة الإعمار والتعافي بعد الزلزال.

10 - وفي 21 كانون الثاني/يناير، شارك رئيس الفريق في اجتماع وزاري نظمه حكومة كندا، وشارك فيه رئيس وزراء هايتي، وممثلون عن 19 بلدا شريكا، منهم عدد من أعضاء الفريق، وممثلون عن الأمم المتحدة وعن منظمات دولية وإقليمية أخرى. وناقش المشاركون الحالة في هايتي وكيفية تعزيز الدعم الدولي وتنسيق المساعدة الدولية لضمان بذل جهود فعالة ومنظمة في الأجل الطويل.

11 - وفي 15 شباط/فبراير، أصدر الفريق بيانا دعا فيه إلى مشاركة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمانحين والمؤسسات المالية الدولية وجميع أصحاب المصلحة في المؤتمر الذي ستعظمه حكومة هايتي بدعم من الأمم المتحدة.

- 12 - وفي 16 شباط/فبراير، أدلى رئيس الفريق، الذي حضر افتراضيا عبر الإنترنت، بملاحظات في المؤتمر، دعا فيها المجتمع الدولي إلى تلبية الاحتياجات المالية لخطة الإنعاش وإعادة الإعمار بعد الزلزال وخطة الاستجابة الإنسانية في هايتي لعام 2022.
- 13 - وفي 2 آذار/مارس، اجتمع الفريق مع ممثلي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومصرف التنمية الكاريبي، للاطلاع على الأنشطة التي اضطلعت بها المؤسسات المالية الدولية لدعم التنمية المستدامة للبلد.
- 14 - وفي 24 آذار/مارس، عقد الفريق اجتماعا مع نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) في هايتي بالنيابة، ومع ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص لمناقشة وجهات نظرهم بشأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في هايتي، بما في ذلك من الشبكة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، وغرفة التجارة والصناعة الهايتية - الكندية، ومؤسسة بوليسيتيه (Policitè) الاستشارية وإطار الاتصال المشترك بين المنظمات، وهو شبكة من المنظمات غير الحكومية.
- 15 - ويعرب الفريق عن تقديره لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وللممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، ولنائب الممثلة الخاصة للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) في هايتي، ولأعضاء الآخرين في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري، لدعمهم المستمر لعمل الفريق.

ثانيا - لمحة عامة عن الحالة الراهنة في هايتي

ألف - عدم اليقين السياسي وتزايد انعدام الأمن

- 16 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير الاغتيال المأساوي للرئيس، مما زاد من حالة عدم اليقين بشأن استقرار البلد وأدى إلى تفاقم أزمته المؤسسية. وبسبب التأجيلات المتكررة للانتخابات التشريعية، هناك 20 مقعدا من أصل 30 مقعدا في مجلس الشيوخ شاغرة، وصاحب ذلك وفاة رئيس المحكمة العليا بسبب كوفيد-19 في حزيران/يونيه 2021، مما يعني أن فروع السلطة الثلاثة في هايتي مختلة وظيفيا.
- 17 - وعلى الرغم من محاولات رئيس الوزراء لمعالجة الأزمة السياسية، بسبب منها التوقيع في 11 أيلول/سبتمبر على اتفاق سياسي مع أكثر من 150 حزبا سياسيا ومنظمة من منظمات المجتمع المدني يهدف إلى قيادة البلاد نحو إجراء انتخابات بحلول نهاية عام 2022، فلا يزال التوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن الطريق إلى الأمام بعيد المنال.
- 18 - ولا يزال البلد منقسما بين أصحاب المصلحة الوطنيين الراغبين في المضي قدما في الانتخابات، وأولئك الذين يواصلون الإعراب عن تفضيلهم لوجود رئيس مؤقت ورئيس وزراء يقودان الحكومة خلال فترة انتقال سياسي أطول، للتمكين من إجراء إصلاحات واسعة النطاق في مجالي الحكم والأمن قبل إجراء الانتخابات. فعلى سبيل المثال، في 12 كانون الأول/ديسمبر، أطلق مؤيدو اللجنة المعنية بحل الأزمة بأيدي أبناء هايتي (المعروفة باسم مجموعة مونتانا) مجلساً انتقاليا وطنيا لتعيين رئيس جديد ورئيس وزراء جديد يقودان عملية انتقال سياسي مدتها 24 شهرا. وبعد شهر، وقعت مجموعة مونتانا اتفاقا جديدا مع الموقعين على مذكرة التفاهم الوطني، التي تنص على تعيين هيئة تنفيذية مزدوجة، تتألف من رئاسة مشتركة من خمسة أعضاء ورئيس وزراء يعينه المجلس الوطني الانتقالي.

19 - وتسبب الأزمة السياسية والفراغ المؤسسي قلقاً، لا سيما بالنظر إلى تداعياتهما السلبية على أمن البلد. واستغلالاً لضعف مؤسسات الدولة، ازدادت الجماعات المسلحة قوة وهي تسيطر الآن على أجزاء كبيرة من البلد. وعلم الفريق الاستشاري أن هناك أكثر من 200 عصابة مسلحة في هايتي، يوجد 70 في المائة منها في المقاطعة الغربية. وتستطيع العصابات الوصول بسهولة إلى الأسلحة والذخيرة التي تتدفق بصورة غير مشروعة من الخارج. وتمارس سيطرة فعلية على جزء كبير من البلد، حيث تروّع مجتمعات بأكملها، وتتهب، وتقتل، وتغتصب، وتختطف المدنيين. ووفقاً لتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، تم إبلاغ الشرطة الوطنية الهايتية في الفترة من 27 أيلول/سبتمبر 2021 إلى 15 شباط/فبراير 2022 بوقوع ما لا يقل عن 655 عملية اختطاف طلباً للفدية، مقارنة بما مجموعه 234 عملية اختطاف في العام السابق (S/2022/117). وتثير الصلة المُبلغ عن وجودها بين العصابات المسلحة وبعض السياسيين والشرطة وأعضاء القطاع الخاص القلق بشكل خاص. والفريق لا يزال يشعر بالجزع إزاء استمرار عنف العصابات في شل الاقتصاد الهش بالفعل، ومنع إعادة فتح المدارس وتوزيع المساعدات ومكافحة كوفيد-19.

20 - وشدد الفريق على ضرورة أن يجد الهايتيون حلاً قابلاً للتطبيق وطويلاً للأجل للمأزق السياسي الحالي من خلال حوار شامل يشمل جميع أصحاب المصلحة في المجتمع الهايتي، ويكفل مشاركة أقوى للمرأة في جميع جوانب الحياة العامة. وبدون هذا الاتفاق السياسي، سيكون من الصعب إعادة إرساء الأمن الذي يحتاجه الهايتيون بشدة والمضي قدماً في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية. وحث الفريق المجتمع الدولي على مساعدة البلد في جهوده الرامية إلى التصدي للتحديات السياسية والأمنية التي يواجهها، على أساس حلول يضعها الهايتيون ومن أجل الهايتيين، مع مراعاة أن البلدان التي لديها خبرة في عمليات الحوار الوطني يمكن أن تقوم بدور هام أيضاً في مساعدة هايتي على استعادة الاستقرار.

21 - ولا تزال هايتي تتسم أيضاً بالفساد والإفلات من العقاب. ويحتل البلد المرتبة 164 من أصل 180 بلداً في مؤشر مؤسسة الشفافية الدولية الخاص بإدراك وجود الفساد لعام 2021. وشدد الفريق على ضرورة قيام حكومة هايتي بوضع واعتماد تدابير فعالة لمكافحة الفساد، بما في ذلك استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد.

باء - الزلزال المدمر: التعرض للكوارث الطبيعية ولالأحداث المناخية والضعف تجاهها

22 - بينما كان البلد لا يزال يعاني بسبب اغتيال رئيسه، ضرب زلزال بقوة 7,2 درجة شبه الجزيرة الجنوبية، على بعد حوالي 125 كيلومتراً غرب العاصمة بورت - أو - برنس، ثلثة العاصفة الاستوائية غريس بعد ثلاثة أيام. وكانت النتيجة 2 246 حالة وفاة، و 12 763 جريحاً، و 40 000 مشرد، وما يقرب من 650 000 بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وتضرر أو دُمّر ما يقرب من 137 585 منزلاً و 1 250 مدرسة و 97 مستشفى ومرقفاً صحياً. ولم يتمكن أكثر من 300 000 طالب من العودة إلى المدارس، بينما اعتُبر 754 000 شخص ضمن من يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وكانت المناطق التي سُويت بالأرض بسبب الزلزال لا تزال تتعافى من إعصار ماثيو في عام 2016.

23 - وسارعت حكومة هايتي وشركاؤها إلى تعبئة أفرقة الاستجابة السريعة لإنقاذ الأرواح وتلبية الاحتياجات الفورية للسكان المتضررين. وأُرسل نحو 15 بلداً دعماً فورياً، بما في ذلك أفرقة للبحث والإنقاذ وأصول عسكرية وإمدادات للإغاثة. وبعد يومين فقط من وقوع الزلزال، حشدت الحكومة الشراكة الثلاثية بين

البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي انضم إليها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، لدعم عملية تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكارثة، التي أطلقها رئيس الوزراء في 30 آب/أغسطس.

24 - ويغطي التقييم خمسة قطاعات رئيسية هي: البنية التحتية؛ والقطاعات الاجتماعية؛ وقطاع الإنتاج؛ والأثر على الاقتصاد الكلي؛ والأثر على البشر. وأخذ أيضا في الاعتبار القضايا الحاسمة الشاملة لعدة قطاعات، ومنها نوع الجنس، والحوكمة، والعمالة، وسبل العيش، والبيئة، والحد من مخاطر الكوارث. وتقدر تكلفة التعافي بنحو 1 987 بليون دولار، تأخذ في الحسبان إعادة الإعمار المادي وزيادة القدرة على الصمود اللازمين لتحسين الظروف المعيشية للسكان. وتخصّص نحو 76 في المائة من أموال التعافي اللازمة للقطاعات الاجتماعية، ومن بينها بليون دولار للإسكان و 400 مليون دولار للتعليم، وهما أكبر بندين متسلسلين؛ وتخصّصت نسبة 10 في المائة منها لقطاعات الإنتاج؛ و 9 في المائة منها للبنية التحتية؛ و 5 في المائة للقطاعات الشاملة.

25 - ووفرت نتائج التقييم الأساس لوضع خطة الإنعاش المتكاملة لشبه الجزيرة الجنوبية وخطة عملها للفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى أيلول/سبتمبر 2025 لمعالجة الأسباب المنهجية لضعف البلد تجاه آثار الزلازل وإدارة مخاطر الكوارث من خلال أربعة مجالات استراتيجية هي: (أ) إدارة التعافي؛ و (ب) الإنعاش الاقتصادي؛ و (ج) تهيئة بنية تحتية قادرة على الصمود؛ و (د) تخطيط استخدام الأراضي وتحسين سبل العيش؛ و (هـ) الإدماج والحماية الاجتماعية. وقد أطلقت الخطة في المؤتمر الدولي لتمويل إعادة إعمار شبه الجزيرة الجنوبية لهايتي، حيث تم التعهد بتقديم 600 مليون دولار للمساعدة في تنفيذ خطة الإنعاش المتكاملة.

26 - وقررت الحكومة أيضا إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء من أجل الشركاء الإنمائيين الراغبين في تجميع مواردهم لدعم مشاريع الإنعاش وإعادة الإعمار ذات الأولوية التي توافق عليها الحكومة، ضمن نطاق خطة الإنعاش المتكاملة وفي إطارها الزمني. وسييسر الصندوق أيضا تنسيق الحكومة للمساعدة الدولية وسيتمكن من الشفافية في إدارة الأموال وتنفيذ المشاريع.

27 - وساور الفريق القلق لأن هايتي ظلت عرضة للكوارث الطبيعية ولأنه بدون اتخاذ تدابير هامة للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، ستستمر الأحداث المتصلة بالمناخ في إحداث أثر مدمر على البلد. ودعا الفريق المجتمع الدولي إلى مساعدة حكومة هايتي في معالجة كل من الاستجابة الطارئة القصيرة الأجل للزلازل والتنمية الطويلة الأجل للبلد.

28 - وشدد الفريق على أهمية القيادة الوطنية في ضمان الاستجابة الناجحة للزلازل. ورحب بخطة الإنعاش المتكاملة لشبه الجزيرة الجنوبية وخطة عملها، مشددا على أن مرحلة الإنعاش وإعادة الإعمار مثلت فرصة حاسمة لإعادة البناء بشكل أفضل وضمان أثرها المستدام، بسبل منها إدماج الحد من مخاطر الكوارث في تدابير التنمية بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

جيم - التريدي المتزايد للحالة الإنسانية

29 - كان الزلازل بمثابة تذكير صارخ بالأخطار الطبيعية التي تتعرض لها هايتي بانتظام، ومنها العواصف والفيضانات والانهيالات الأرضية والجفاف. ووفقا لمؤشر إدارة المخاطر، فإن هايتي، من بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هي أكثر البلدان تعرضا للكوارث وتحتل المرتبة الثامنة عشرة

بين أكثر البلدان ضعفا في العالم. وزاد الزلزال من تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. وتشير التقديرات، في عام 2022، إلى أن حوالي 4,9 ملايين شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، بزيادة نصف مليون شخص عن العام السابق، وهو ما يعادل 43 في المائة من مجموع السكان.

30 - ويظل انعدام الأمن الغذائي محركا لزيادة الاحتياجات الإنسانية. ففي عام 2021، احتلت هايتي المرتبة 109 من أصل 116 دولة في المؤشر العالمي للجوع. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، يواجه حوالي 4,4 ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد، منهم 1,2 مليون شخص يعانون من الجوع الموجه. وتشمل العوامل المحركة لانعدام الأمن الغذائي ضعف أداء القطاع الزراعي والاعتماد الكبير على الواردات الغذائية، التي تمثل أكثر من نصف مجموع الأغذية، وأكثر من 80 في المائة من الأرز الذي يستهلكه الهايتيون.

31 - وأدى انعدام الأمن والعنف في بورت - أو - برنس إلى زيادة خطر العنف الجنساني، وأدى إلى تشريد 19 000 شخص داخليا وأثرا على 1,5 مليون شخص آخرين. وأدت الزيادة في عمليات الاختطاف إلى زيادة الشعور بانعدام الأمن بين عامة السكان والعاملين في مجال المعونة. وعلاوة على ذلك، قامت الجماعات المسلحة مرارا وتكرارا بإغلاق محطات توزيع البنزين وسد طرق النقل الرئيسية، مما منع نقل السلع بحرية وأثر بشدة على أداء خدمات الرعاية الصحية والنقل العام وعمليات الإغاثة الإنسانية والطائرة. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وبسبب محدودية وصول المساعدات الإنسانية، اضطر ما يقدر بنحو ثلثي المنظمات الإنسانية إلى تقليص عملياتها، مما أثر على إيصال المساعدات إلى ما يقرب من 700 000 شخص (S/2022/117). وساور الفريق قلق خاص إزاء الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في البلد، وقيام الجماعات المسلحة بشكل متكرر بمنع وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، الساعية إلى الوصول إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة.

32 - وأعرب أيضا الفريق عن قلقه لأن النداء العاجل لعام 2021 للحصول على ما يقرب من 187,3 مليون دولار لمساعدة المناطق المتضررة من الزلزال لم يمول إلا بنسبة 43 في المائة⁽¹⁾، ولأن خطة الاستجابة الإنسانية ظلت تعاني من نقص حاد في التمويل. وفي عام 2021، تلقت الخطة 28 في المائة فقط من التمويل المطلوب البالغ 235,6 مليون دولار، ولم تتلق بعد مساهمات لتلبية التمويل المطلوب حاليا البالغ 373,5 مليون دولار. ودعا الفريق المانحين إلى تقديم الدعم المالي اللازم لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في هايتي.

33 - ورحب الفريق بالأخبار السارة التي أفادت بأنه لم يُبلَّغ عن أي حالات مؤكدة للإصابة بالكوليرا في هايتي خلال السنوات الثلاث السابقة. واحتفالا بذلك الإنجاز الهام، عقدت حكومة هايتي في 17 شباط/فبراير 2022 مؤتمرا علميا لمناقشة التقدم المحرز والدروس المستفادة في السيطرة على تفشي الكوليرا في الفترة 2010-2019 وتحديد الخطوات التالية للقضاء المستدام على الكوليرا.

34 - وشدد الفريق أيضا على أنه من الأهمية بمكان، من أجل زيادة أثر التدخلات إلى أقصى حد، أن تواصل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنمائي وبناء السلام، العاملة في هايتي، العمل بتنسيق أقوى لتلبية الاحتياجات الإنسانية، ومنع العنف، والحد من المخاطر ومواطن الضعف، وتيسير تقدم البلد نحو التنمية المستدامة والسلام. ويحظى إشراك المنظمات غير الحكومية المحلية في العمل الجاري الاضطلاع به

(1) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "النداء العاجل لهايتي لعام 2021"، قاعدة بيانات دائرة التتبع المالي. متاح على الرابط: <https://fts.unocha.org/appeals/1056/summary> (تم الاطلاع عليه في 15 نيسان/أبريل 2022).

في إطار الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام بأهمية حاسمة أيضا في تحقيق النجاح، نظرا لخبرة هذه المنظمات ومعرفتها بالسياق المحلي.

دال - تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

35 - في سياق التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي بسبب جائحة كوفيد-19، والأزمات السياسية والأمنية المتعددة، والزلازل، ترنح اقتصاد هايتي في الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى خسارة تقرب من 11 في المائة في ناتجها المحلي الإجمالي. وظل الاقتصاد الوطني في حالة ركود في عام 2021. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي على مدى ثلاث سنوات متتالية، بنسبة 1,7 في المائة في عام 2019، و 3,3 في المائة في عام 2020، و 1,8 في المائة في عام 2021.

36 - ومن المتوقع أن يواجه دخل الفرد في البلد، الذي انخفض بنسبة 16 في المائة بين عامي 1990 و 2020، انخفاضا آخر في عام 2021. وبعد تصحيح قيمة العملة في تشرين الأول/أكتوبر 2020، شهد الغورد مزيدا من الانخفاض في القيمة مقابل الدولار، حيث ارتفع سعر الصرف من 1:71 في كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى 1:101 في كانون الثاني/يناير 2022. وانخفضت الاحتياطيات الدولية بنسبة 36 في المائة، من 713 مليون دولار إلى 458 مليون دولار، بين عامي 2020 و 2021. ولا يزال التضخم مرتفعا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الأسر المعيشية الفقيرة.

37 - ولا تزال قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب تشكل تحديا. وبلغت أحدث عمليات تحصيل الإيرادات الداخلية المبلغ عنها 12,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. ويقدر العجز المالي بنسبة 2,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، مما يشير إلى محدودية الحيز المالي للإنفاق على القطاعات المعززة للنمو. وللمساعدة في معالجة الوضع المالي الضعيف للدولة، سنت حكومة هايتي في كانون الأول/ديسمبر 2021 إصلاحات لإعانات دعم الوقود، يتوقع أن تحقق وفورات بنسبة 1,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ورحب محاورو الفريق بجهود الإصلاح الرامية إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، مشيرين إلى أن إعانات دعم الطاقة بلغت في متوسطها 2,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد الماضي، في حين بلغ متوسط الاستثمار العام في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية مجتمعة 1,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وشدد المحاورون أيضا على أن 93 في المائة من إعانات الوقود تذهب إلى أغنى 20 في المائة من الهايتيين. وشدد الفريق على ضرورة أن تقتزن الإصلاحات بتدابير للتخفيف من آثارها الاجتماعية والاقتصادية السلبية، عن طريق تدابير منها شبكات الأمان الاجتماعي الجديدة، ولا سيما بالنسبة لأكثر قطاعات السكان ضعفا.

38 - ولا تزال هايتي واحدة من أفقر البلدان في العالم، حيث تعاني من مواطن ضعف هيكلية كبيرة؛ واحتلت المرتبة 170 من بين 189 بلدا مدرجة في مؤشر التنمية البشرية لعام 2020. وفي عام 2017، كان ما يقرب من 57 في المائة من السكان فقراء، وكان 24 في المائة يعيشون في فقر مدقع.

39 - وشهدت هايتي خمس موجات من كوفيد-19، بلغ آخرها ذروته في كانون الثاني/يناير 2022. وفي الوقت الحالي، فإن الحالات المبلغ عنها وحالات دخول المستشفيات في انحسار. وعلى مدى عامين، فرض كوفيد-19 تحديات حادة على خدمات الرعاية الصحية، نظرا لهشاشة النظام الموجود من قبل، وأدت تحديات الرعاية الصحية، بدورها، إلى تفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وشددت المصاعب الاقتصادية. وحتى 31 آذار/مارس 2022، أبلغ عن 545 30 حالة مؤكدة و 833 حالة وفاة. وتتمتع هايتي

حاليا بإمكانية الحصول على ثلاثة لقاحات مضادة لكوفيد-19 من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. ومع ذلك، لا تزال التغطية منخفضة؛ ومع تطعيم 1,5 في المائة فقط من سكانها المؤهلين للحصول على تطعيم كامل، نتيجة إلى حد كبير للتحديات التشغيلية وارتفاع مستويات التردد في أخذ اللقاح، تُعد هايتي واحدة من أقل البلدان تطعيما في العالم.

40 - وعلى الرغم من قدرة شعب هايتي على الصمود، فمن المتوقع أن تؤدي الآفاق الاقتصادية المتدهورة إلى انخفاض المؤشرات الاجتماعية الرئيسية، مثل متوسط العمر المتوقع ومتوسط سنوات الدراسة. ووفقا لبيانات البنك الدولي، فُدر متوسط العمر المتوقع في عام 2020 بـ 64,31 سنة: 62,13 سنة للرجال و 66,50 سنة للنساء⁽²⁾.

41 - ولا يزال عدم إتاحة إمكانية حصول الجميع على الخدمات الصحية الأساسية يشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق نتائج صحية جيدة. وتراجعت بسرعة فرص الاستعادة من هذه الخدمات، من 31 في المائة للفترة من 2015 إلى 2017، إلى 21,4 في المائة في عام 2019 (انظر A/HRC/WG.6/40/HTI/2). وغالبا ما يؤثر هذا النقص على الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والذين يميلون إلى اللجوء إلى الطب الشعبي الميسور التكلفة. وأدى انخفاض الإنفاق الحكومي على الصحة، بنسبة 4,1 في المائة من الميزانية الوطنية للفترة من 2020 إلى 2021، إلى تفاقم المشكلة، نظرا لمعاناة الناس من الفقر نتيجة ارتفاع ما ينفقونه من أموالهم الخاصة. وتتمثل بعض التحديات الإضافية في ضعف الحوكمة والتنسيق، ونقص الأدوية الأساسية، وصعوبة اجتذاب الأخصائيين الصحيين المؤهلين، أو استبقائهم.

42 - ولا يزال التحصيل العلمي منخفضا في هايتي. ويبلغ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية 57 في المائة، في حين يبلغ المعدل في المدارس الثانوية 20 في المائة بالكاد، من جميع الطلاب في الفئات السنوية للالتحاق بالمدارس. وأدت الأحداث الأخيرة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19 وتزايد انعدام الأمن والزلازل الأخير، إلى زيادة تقييد حصول الأطفال على التعليم. وأدى عدم الوصول إلى شبكة الإنترنت ذات النطاق العريض، والحواسيب المحمولة، والحواسيب اللوحية إلى جعل التعلم عن بعد شبه مستحيل. وبما أن 80 في المائة من المدارس الابتدائية في هايتي مدارس خاصة، فإن تدهور الأوضاع الاقتصادية يمنع العديد من الأسر المعيشية من دفع الرسوم اللازمة لإلحاق أطفالها بالمدارس. ومن ناحية أخرى، تعاني المدارس العامة من عدم كفاية البنى التحتية، والاحتفاظ، ونقص أعضاء هيئة التدريس، ومحدودية إمكانيات التعلم عن بعد. وفي الوقت نفسه، يواصل خريجو هايتي الهجرة بأعداد كبيرة، حوالي 84 في المائة، مما يسبب عجزا فكريا خطيرا في البلد.

43 - وشدد الفريق على الحاجة إلى توفير تعليم ميسر وبتكلفة معقولة وجيد النوعية للشباب، من شأنه أن يكون مفيدا في كسر حلقة الفقر ومساعدة البلد على المضي قدما على طريق التنمية المستدامة. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير لتحسين فرص العمل للشباب. وشدد محاورو الفريق على الحاجة إلى إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص لمساعدة الخريجين الشباب على دخول عالم العمل، بسبل منها توفير تدريب مهني مصمم خصيصا للشابات والشبان، وتقديم حوافز مالية للشركات التي توظفهم. وأعرب الفريق عن ترحيبه بدعم البنك الدولي لتهيئة فرص للعمل والتعليم، بما في ذلك حلول التعلم عن بعد.

(2) البنك الدولي، "العمر المتوقع وقت الميلاد، للإناث (السنوات): هايتي"، متاحة على الرابط التالي <https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.LE00.FE.IN?locations=HT> (تم الاطلاع عليه في 15 نيسان/ أبريل 2022).

44 - وشدد الفريق أيضا على ضرورة أن يبدي المجتمع الدولي تضامنه مع هايتي فيما يتعلق بجهودها الرامية إلى مكافحة الجائحة وأثارها الاجتماعية والاقتصادية. ومن الضروري زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز التطعيم في البلد، بطرق منها تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الوعي والفهم لفيروس كوفيد-19 واللقاح. وفي هذا الصدد، رحب الفريق بالجهود التي يبذلها البنك الدولي لمساعدة حكومة هايتي في معالجة التردد في تلقي اللقاحات بغية الحد من انتشار كوفيد-19. وسلط الفريق الضوء أيضا على أهمية التخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19، بسبل منها توفير الحماية الاجتماعية، وحماية الوظائف وسبل كسب العيش، والاستثمار في نظم تقودها المجتمعات المحلية توخيًا للقدرة على الصمود والاستجابة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر ضعفا، بما فيها الشباب والنساء.

هاء - استمرار القلق إزاء حقوق الإنسان وسيادة القانون وإقامة العدل

45 - ارتكبت العديد من انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير (S/2022/117). فبالنسبة للفترة من 27 أيلول/سبتمبر 2021 إلى 15 شباط/فبراير 2022، أُبلغ عن وقوع 1 615 جريمة قتل، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 17 في المائة مقارنة بالعدد الكلي للفترة نفسها من عام 2020. وأفيد بأن الجماعات المسلحة استخدمت العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاستعباد الجنسي. وفي حين لا تزال السلطات الهايتية وأصحاب المصلحة الدوليون يحشدون قواهم لدعم جهود الشرطة الوطنية لمكافحة العصابات ومعالجة انعدام الأمن، ولا سيما في بورت - أو - برنس، فقد استمرت الحالة الأمنية مع ذلك في التدهور باطراد. ويتفاقم تدهور الحالة بسبب النقص المزمن في تمويل الشرطة الوطنية ونقص القدرات التشغيلية الكافية لمواجهة عنف العصابات. وفي الوقت نفسه، سجلت المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية شكاوى تتعلق بـ 36 فردا من ضباط الشرطة، ضالعين في انتهاكات لحقوق الإنسان، منها ادعاءات بارتكاب عمليات قتل. وتؤدي انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة الوطنية إلى تآكل الثقة بين الهايتيين والمؤسسات التي من المفروض أن تحميهم.

46 - وسلط الفريق الضوء على أهمية تعزيز الشرطة الوطنية، من خلال تدابير منها تدابير بناء القدرات والتدقيق المناسب، لضمان امتثال ضباط الشرطة للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والسلوك المهني. وشدد الفريق على الحاجة إلى اتباع نهج كلي إزاء الأمن، تسير فيه التدابير الرامية إلى تعزيز الشرطة جنبا إلى جنب مع التدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للعنف، بما فيها التدابير الاجتماعية والاقتصادية، وتهيئة فرص العمل، وتنفيذ برامج شاملة للحد من العنف المجتمعي.

47 - ويُعد الإفلات من العقاب والفساد المستشري وانعدام الحكم الرشيد من العوامل الرئيسية المسببة لعدم الاستقرار في هايتي، مما يحول دون أعمال حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة في البلد. ويؤدي افتقار السلطة القضائية إلى الاستقلال والحياد والقدرة والنزاهة إلى تقويض سيادة القانون، ويعزز الفساد والإفلات من العقاب، ويخلق عقبات رئيسية أمام الحكم الرشيد. ويعاني النظام القضائي من نقاط ضعف هيكلية أساسية، تجلت في عدم إحراز تقدم في التحقيق في الجرائم الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها، ومنها قضايا المذابح ذات الدلالة الرمزية التي وقعت في غراند رافين (2017) ولا سالين (2018) وبيل إير (2019)، فضلا عن اغتيال الرئيس. وفي أعقاب الاغتيال، وُجّهت تهديدات للصحفيين الذين اعتبروا من منتقدي الرئيس وللموظفين العموميين المشاركين في التحقيق في الاغتيال (انظر A/HRC/WG.6/40/HTI/2). وظل المدافعون عن حقوق الإنسان أيضا يتعرضون للتهديد والترهيب.

48 - ومما يبعث على القلق عدم توافر قدر كاف من الترتيبات الأمنية لموظفي العدالة والضحايا والشهود، ومحدودية استقلال القضاء، وعدم كفاية التمويل اللازم لعمل المحاكم وبرامج المساعدة القانونية. وشدد الفريق على أن سيادة القانون وإقامة العدل والجهود المبذولة لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والفساد هي عوامل حاسمة في بناء القدرة على الصمود وتعزيز التنمية المستدامة، ولذلك ينبغي السعي إلى تحقيقها بقوة.

49 - وتثير أيضا الحالة في السجون قلقا بالغا (المرجع نفسه)؛ ففي 19 كانون الثاني/يناير 2022، كان 82 في المائة من الأفراد المحتجزين البالغ عددهم 11 003 محبوسين رهن الاحتجاز التحفظي السابق للمحاكمة. والسجون مكتظة إلى حد كبير، حيث يبلغ معدل إشغالها 278 في المائة، بالإضافة إلى نقص التمويل، وتكافح جاهدة من أجل توفير أدنى الاحتياجات الأساسية للسجناء، ومنها الوجبات المنتظمة والحد الأدنى من الخدمات الطبية. وتفاقت الحالة بسبب الجائحة، مظهرةً كذلك محدودية القدرات المؤسسية للسلطات الهايتية في توفير الخدمات الطبية الأساسية في السجون. وتبذل حاليا جهود لمعالجة ظروف الاحتجاز، منها إنشاء مركز بيانات لإدارة الاحتجاز لتسريع معالجة ملفات المحتجزين رهن الاحتجاز التحفظي، وإصلاح سجون بيتي غواف وآنس آفو وجيريمي بهدف التخفيف من حالة الاكتظاظ فيها.

50 - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا بإعادة أعداد كبيرة من المهاجرين الهايتيين من بلدان أمريكا الجنوبية والوسطى والولايات المتحدة إلى الوطن. وتقيد المنظمة الدولية للهجرة بأن نحو 24 147 هايتيا (57 في المائة من الذكور البالغين، و 25 في المائة من الإناث البالغات، و 9 في المائة من الفتيان، و 9 في المائة من الفتيات) أعيدوا جوا وبحرا إلى الوطن في عام 2021، جاء 79,5 في المائة منهم من الولايات المتحدة، وأعيد 24 819 هايتيا إلى وطنهم برا من الجمهورية الدومينيكية، منهم مئات من النساء الحوامل والمرضعات. وفي عام 2021، أجرت المنظمة الدولية للهجرة دراسة استقصائية للمهاجرين العائدين لفهم أوضاعهم الشخصية واحتياجاتهم وأسباب مغادرتهم. وحدد المليون المساعدة المالية والإسكان والتوظيف على أنها احتياجاتهم الثلاثة ذات الأولوية عند عودتهم إلى وطنهم. وكان انعدام فرص العمل وكذلك العنف وانعدام الأمن في هايتي أكثر الأسباب ذكرا للرجوع في الهجرة الدائمة إلى بلد آخر.

51 - ومما يثير القلق أن المهاجرين الهايتيين كثيرا ما يعانون من الإيذاء وسوء المعاملة في بلدان العبور أو بلدان المقصد. فوفقا للمنظمة الدولية للهجرة، على سبيل المثال، أفاد كثير من المهاجرين الهايتيين الذين تم ترحيلهم عند نقاط الحدود الرسمية بأنهم تعرضوا لسرقة أموالهم وأعراضهم الشخصية وحُرموا من وسائل الاتصال ومن الحصول على خدمات النظافة الصحية. ومما يثير القلق أيضا، أنه من أجل الهرب من الظروف الصعبة، يتجشم الهايتيون مخاطر هائلة للهجرة غير النظامية إلى بلدان أخرى، ويتجهون بشكل متزايد إلى طرق الهجرة غير النظامية.

52 - وأعرب الفريق عن تقديره للجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لدعم المكتب الوطني للهجرة في هايتي في الدعوة إلى احترام حقوق المهاجرين بغض النظر عن نوع جنسهم أو سنهم أو وضعهم. وشدد الفريق على الحاجة إلى ضمان أن تمضي عودة المهاجرين إلى هايتي قدما بطريقة كريمة على الرغم من التحديات التي تواجه البلد، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية ومسائل الحماية. ويجب أن يتمكن المهاجرون الضعفاء، بغض النظر عن وضعهم، من الحصول على الحماية والمساعدة التي يحتاجون إليها. ودعا الفريق المجتمع الدولي إلى دعم هذه الجهود القيمة.

53 - وواصل الفريق تشجيع حكومة هايتي على اعتماد الخطة الوطنية للعمل بشأن حقوق الإنسان للفترة من 2019 إلى 2021، التي ظلت معلقة منذ عام 2019 ولا تزال تنتظر موافقة السلطة التنفيذية. وشجع الحكومة أيضا على دعم إنشاء مكتب مستقل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في هايتي لكفالة التعاون بين الأمم المتحدة وسلطات الدولة بشأن قضايا حقوق الإنسان.

ثالثا - التنسيق والاتساق في الدعم الدولي المقدم إلى هايتي

ألف - تنسيق الأمم المتحدة للدعم المقدم إلى هايتي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

54 - تضطلع منظومة الأمم المتحدة في هايتي بدور هام في مساعدة البلد في التصدي للتحديات التي يواجهها في الأجل الطويل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ومنذ أن انتقل تواجد الأمم المتحدة في هايتي من تشكيلة لحفظ السلام إلى تشكيلة سياسية موجهة نحو التنمية في عام 2019 مع إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، دعا الفريق إلى التعاون الوثيق والمستدام بين المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك الشركاء المحليين والدوليين، بالتشاور مع حكومة هايتي، لتوحيد الأداء في هايتي. وفي الوقت نفسه، فإن عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حسب تكليف الجمعية العامة في قرارها 279/72 أخذت تتبلور، متيحةً تعاوناً أكثر اتساقاً وتنسيقاً فيما بين كيانات الأمم المتحدة الموجودة في البلد، بدعم من مكتب متكامل لنائب الممثلة الخاصة للأمم العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) في هايتي. ويحدد إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة من 2023 إلى 2027، الذي تتولى إعداده الحكومة والأمم المتحدة، نهجا متكاملًا لدعم الحكومة في تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

55 - ويواصل أيضا صندوق بناء السلام الاضطلاع بدور هام في مساعدة البلد في المضي قدما نحو الاستقرار والتنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، دعم الصندوق، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدة مبادرات لمعالجة العنف المجتمعي، من بينها مشروع لإنشاء منصات على مستوى المجتمع المحلي في اثنتين من الأحياء هما لا سالين ومارتيسان، وخلايا الوساطة المحلية التي شجعت على وقف إطلاق النار بين العصابات المسلحة. ووافق الصندوق، في خطته الاستراتيجية الحالية، على ما مجموعه 7,5 ملايين دولار لهايتي: 3 ملايين دولار من خلال مرفق الاستجابة الفورية التابع له، و 4,5 ملايين دولار من خلال مرفق إحياء عملية بناء السلام التابع له (انظر A/76/687).

56 - وشدد الفريق على أن استجابة الأمم المتحدة المتكاملة على مستوى المنظومة ككل، والتي تعمل على نطاق ركائز السلام والتنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان، ضرورية لتحقيق أقصى أثر. وبالإستفادة من التجربة الناجحة للتصدي لجائحة كوفيد-19 على نطاق منظومة الأمم المتحدة في البلدان المستفيدة من البرامج، شدد الفريق على أن اتباع نفس نوع النهج التعاوني من شأنه أن يساعد هايتي في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأهاب الفريق بالمجتمع الدولي أن يدعم الأمم المتحدة في هذا الصدد.

57 - ودعا محاورو الفريق بقوة إلى تعزيز الأمن في جميع أنحاء البلد لتمكين الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين من تنفيذ برامجهم بنجاح. وشددوا أيضا على أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ظل عاملا حاسما في مساعدة البلد في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في الأجل الطويل. وتبادل الفريق

هذه الآراء وسيتابع عن كثب نتائج تقييم ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراره 2600 (2021).

باء - تعزيز فعالية المعونة

58 - يواصل المانحون دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها الحكومة، من خلال جهات منها الأمم المتحدة. وفي عام 2020، تلقت هايتي 204 ملايين دولار من هذا الدعم (110 ملايين دولار للأنشطة المتعلقة بالتنمية و 94 مليون دولار للأنشطة الإنسانية)، أي زيادة من مبلغ 163 مليون دولار (99 مليون دولار للأنشطة المتعلقة بالتنمية و 64 مليون دولار للأنشطة الإنسانية) في عام 2019. ويمثل هذا الرقم 0,5 في المائة من الإنفاق العالمي على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية البالغ 40,2 بليون دولار. وهايتي هي البلد الثامن والثلاثون بين أكبر البلدان المستفيدة من برامج الأمم المتحدة.

59 - وأبلغ الفريق، خلال اجتماعه مع المؤسسات المالية الدولية، بأن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية واصل عمله في هايتي في إطار استراتيجيته للتدخل التي اعتمدها في عام 2019. ويستند هذا العمل أساساً إلى خمس ركائز هي: (أ) إعطاء الأولوية للاستثمار في مجال الصحة والأمن الغذائي والاحتياجات الأساسية؛ و (ب) العمل بشكل وثيق مع الشركاء الاستراتيجيين في تنفيذ المشاريع؛ و (ج) الاعتماد على التدخلات على مستوى المجتمع المحلي، بسبل منها المشاركة المباشرة للمستفيدين في تصميمها؛ و (د) زيادة مشاركة القطاع الخاص؛ و (هـ) خلق فرص للاحتفاظ بالموظفين. وفي عام 2021، أنفق مصرف التنمية للبلدان الأمريكية 165 مليون دولار، بزيادة بنسبة 54 في المائة عما تم إنفاقه في عام 2020. وتمت الموافقة على ما مجموعه 245 مليون دولار في عام 2021 للتدخلات التي تركز على توسيع شبكات الأمان الاجتماعي والتعليم، وتوسيع مجمع كاراكول الصناعي لتهيئة فرص للعمل، وتعزيز الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية لصغار المنتجين الريفيين. وبالتوازي مع ذلك، أعاد مصرف التنمية للبلدان الأمريكية توجيه 80 مليون دولار في شكل تمويل من العمليات العادية لمرفق المنح التابع له إلى إعادة الإعمار بعد الزلزال. وحققت الاستراتيجية نتائج في قطاعات متعددة. فعلى سبيل المثال، وصل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية إلى أكثر من نصف مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بينما استعاد 115 000 طفل من برامج التغذية المدرسية التي يدعمها المصرف.

60 - ولا يزال البنك الدولي ملتزماً تجاه هايتي، وفقاً لما يتضح من مبلغ 194 مليون دولار الذي تم التعهد بتقديمه في المؤتمر الدولي لتمويل إعادة بناء شبه الجزيرة الجنوبية في هايتي، وهو ثلث مجموع التبرعات المعلنة. وشهد برنامج البنك الدولي نمواً على مر السنين، ليصل إلى 1,3 بليون دولار في عام 2021 للمشاريع المتعلقة بجملة أمور منها استعادة إطار الاقتصاد الكلي، والحفاظ على الخدمات الأساسية، وتعزيز التعليم، وخلق فرص العمل، وتعزيز القدرة على الصمود، والعمل عن كثب مع الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك الأمم المتحدة. ويعتزم البنك الدولي وضع استراتيجية قطرية جديدة في عام 2023 استناداً إلى هذه الأولويات.

61 - وقدم مصرف التنمية الكاريبي إلى هايتي منحة قدرها 45 مليون دولار للفترة من 2022 إلى 2026، ويواصل تركيز عمله على المجالات الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على الهايتيين، مثل التعليم، والتدريب، والتنمية القائمة على المجتمع المحلي، والزراعة، وإدارة الكوارث، والطاقة المستدامة.

62 - ووفر صندوق النقد الدولي ما يقرب من 360 مليون دولار لهايتي بلا شروط في العامين الماضيين. ويشمل ذلك 111,6 مليون دولار من التمويل الطارئ في إطار برنامج التسهيل الائتماني السريع لصندوق النقد الدولي من أجل النفقات الأساسية المتعلقة بالصحة، ودعم الدخل لتخفيف أثر أزمة كوفيد-19 على السكان، و 23 مليون دولار لتخفيف عبء الديون في إطار الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، وتخصيص عام لحقوق السحب الخاصة بقيمة 224 مليون دولار اعتمد في آب/أغسطس 2021.

63 - وأعرب الفريق عن تقديره للدعم المقدم من المجتمع الدولي لتعزيز التنمية في هايتي. ومن أجل تنفيذ المبادرات الإنمائية بطريقة فعالة، يلزم تحسين الاستقرار السياسي والحالة الأمنية في هايتي. ونظرا للاحتمال وجود تداخل بين مجالات سياسات الشركاء الإنمائيين وأنشطتهم، شدد الفريق على ضرورة قيام الشركاء بتعزيز التنسيق والتعاون. وحث أيضا حكومة هايتي على أن تُمسك زمام الأمور بالكامل في ما يتصل بإصلاح السياسات الاقتصادية.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

64 - على الرغم من استمرار قيود السفر المتصلة بكوفيد-19 التي حالت دون قيام الفريق ببعثات إلى واشنطن العاصمة وإلى هايتي، فقد اضطلع الفريق بولايتيه من خلال اجتماعات افتراضية، وذلك رغم أن عدد المحاورين الذين يمكن للفريق التفاعل معهم كان محدودا. ولا تزال التوصيات السابقة للفريق صالحة.

65 - وكانت الفترة المشمولة بالتقرير مضطربة بشكل خاص بالنسبة لهايتي حيث أدى اغتيال الرئيس والزلازل المدمر الذي ضرب شبه الجزيرة الجنوبية بعد شهر من الاغتيال إلى زيادة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة التي يواجهها البلد منذ أجل بعيد؛ وتم هذا، في سياق من تصاعد انعدام الأمن بسبب تزايد نشاط العصابات والفساد والإفلات من العقاب، ووسط أزمة كوفيد-19 التي لا يزال أثرها الصحي والاجتماعي الاقتصادي كبيرا.

66 - وتحوّل التوترات السياسية وانعدام الأمن دون تحقيق التنمية الطويلة الأجل للبلد، بينما يؤدي ضعف الحوكمة وانعدام المساءلة واستمرار الفقر ومحدودية الفرص الاقتصادية وفرص العمل وعدم كفاية التعليم وعدم كفاءة تقديم الخدمات الاجتماعية للسكان واستمرار أوجه عدم المساواة، إلى إطالة أمد العنف وعدم اليقين السياسي.

67 - وفي هذا السياق، يكرر الفريق التأكيد على الحاجة إلى اتباع نهج متعدد الأبعاد للتصدي للتحديات في هايتي. ويسلط الفريق الضوء على ضرورة أن تواصل السلطات الهايتية إجراء حوار سياسي وطني شامل، نظرا لأن الاستقرار السياسي والإدماج الاجتماعي أمران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية المستدامة في هايتي وتحقيق السلام.

68 - ويشدد الفريق أيضا على الحاجة الملحة إلى استعادة الأمن في جميع أنحاء البلد، وهو ما سيقطع شوطا طويلا في مشوار تحسين حياة الهايتيين، وتعزيز ثقة المستثمرين في البلد، ومساعدة المنظمات الإنسانية والشركاء الإنمائيين في تقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها بنجاح. ويرحب

الفريق بالتدابير الرامية إلى تعزيز قدرة الشرطة الوطنية. وينبغي استكمال هذه التدابير باستراتيجية طويلة الأجل شاملة ومستدامة لمعالجة دوافع العنف، بما في ذلك في المجال الاجتماعي الاقتصادي.

69 - ومن الأهمية بمكان تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، وتعزيز المؤسسات العامة، وإصلاح قطاع العدالة، والتصدي للفساد، وتعزيز القدرة الوطنية على منع نشوب النزاعات، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والقضاء على الفقر، ومعالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية.

70 - ومما يبعث على القلق أنه على الرغم من حجم الاحتياجات الإنسانية في البلد، فإن خطة الاستجابة الإنسانية لهايتي هي واحدة من أقل الخطط تمويلًا في العالم. ويشدد الفريق على الحاجة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان مع زيادة قدرتهم على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية من خلال تدابير التكيف مع المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وفي الوقت نفسه، من المشجع أن المجتمع الدولي تعهد بتقديم مبلغ 600 مليون دولار لتنفيذ خطة التعافي المتكاملة لشبه الجزيرة الجنوبية. ويؤكد الفريق أن التنفيذ الفعال للخطة يتيح فرصة جيدة للبلد لإعادة البناء على نحو أفضل بعد الزلزال وتعزيز قدرة السكان على الصمود.

71 - ولمنظومة الأمم المتحدة دور حاسم تؤديه في دعم هايتي في جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. وينبغي تقديم الدعم باتباع نهج شامل للمنظومة بأسرها من أجل تعظيم أثره على نحو يكفل أن تُستكمل الأنشطة الرامية إلى تعزيز الاستقرار السياسي والأمن وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان بمبادرات ترمي إلى التعجيل بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسيتابع الفريق عن كثب نتائج تقييم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، لما لذلك من آثار على فعالية مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة في هايتي.

72 - ولا غنى عن المشاركة النشطة للمجتمع الدولي، بسبل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في مساعدة البلد على إحراز تقدم على طريق التنمية المستدامة. ويتعين على حكومة هايتي وشركائها الإنمائيين أن يعملوا معًا بشكل وثيق حتى يتسنى تقديم الدعم من الشركاء الإنمائيين بطريقة منسقة بشكل جيد ومتسقة ومستدامة، ليكون مؤثرًا بالتالي بقدر أكبر.

73 - ويرى الفريق أن هناك مجالًا لاتباع نهج أكثر شمولًا وتنسيقًا من جانب جميع الهيئات الحكومية الدولية، بما فيها مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، لتقديم مشورة متكاملة وموجهة في مجال السياسة العامة إلى هايتي وشركائها. ومن شأن هذا التنسيق الشامل أن يساهم في اتباع نهج أكثر تكاملًا عبر ركائز الأمم المتحدة للسلام والتنمية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان.

74 - وترد التوصيات المبينة أدناه لكي ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

75 - يشجع الفريق حكومة هايتي على القيام بما يلي:

(أ) تكثيف الجهود للمشاركة في حوار وطني شامل تشارك فيه جميع فئات السكان على قدم المساواة، بمن فيهم النساء، لمعالجة الأزمات السياسية بنجاح والعمل بشكل بناء من أجل إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ذات مصداقية وحرّة ونزيهة وشفافة؛

(ب) ضمان التنفيذ الفعال لخطة التعافي المتكاملة لشبه الجزيرة الجنوبية، والعمل بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الإنمائيين؛

(ج) تكثيف جهودها للاستجابة لأزمة كوفيد-19، من خلال معالجة أبعادها الصحية والإنسانية والاجتماعية الاقتصادية والإنمائية في آن واحد؛

(د) تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خلال الفترة المتبقية من عقد العمل، وتسريع تنفيذ خطط التنمية الوطنية بما يتماشى مع خطة عام 2030؛

(هـ) تعزيز التعاون مع بلدان المنطقة بشأن المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الهجرة؛

(و) زيادة الاهتمام بإصلاح قطاع العدالة، مع التركيز على ضمان سيادة القانون وتنفيذ تدابير مكافحة الإفلات من العقاب ومكافحة الفساد، بسبل منها وضع واعتماد استراتيجية جديدة لمكافحة الفساد، وإجراء تحقيقات مستقلة شاملة في اغتيال الرئيس وفي المذابح؛

(ز) تعزيز الجهود الرامية إلى النهوض بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بوسائل منها التصدي للعنف الجنسي والجنساني. وفي هذا الصدد، يدعو الفريق إلى التعجيل بموافقة مجلس الوزراء على خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وإلى تنفيذها تنفيذاً فعالاً؛ ويشجع الحكومة أيضاً على دعم إنشاء مكتب مستقل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في هايتي لكفالة التعاون بين الأمم المتحدة وسلطات الدولة بشأن قضايا حقوق الإنسان؛

(ح) توفير الموارد والاهتمام اللازمين للتأهب والحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع المناخ بغية تقليل ما تحدثه الكوارث الطبيعية من أثر هدام على المجتمعات المحلية؛

(ط) النظر في استكشاف سبل للعمل على نحو أوثق مع صندوق بناء السلام.

76 - ويوصي الفريق بأن يقوم المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية بما يلي:

(أ) مواصلة الانخراط الجماعي في هايتي، لدعم الحلول التي تقودها هايتي للتحديات التي يواجهها البلد والعمل بشكل وثيق مع حكومة هايتي من أجل تقديم دعم متنسق ومنسق تنسيقاً جيداً بهدف إعادة البناء على نحو أفضل بعد كوفيد-19 وتعزيز التنمية المستدامة؛

(ب) دعم إعادة الإعمار بعد الزلزال من خلال التمويل الكامل البالغ 1,978 بليون دولار اللازم للتنفيذ الناجح لخطة التعافي المتكاملة لشبه الجزيرة الجنوبية، ولخطة عملها للفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى أيلول/سبتمبر 2025؛

(ج) زيادة المساهمات المالية في خطة الاستجابة الإنسانية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الماسة للبلد؛

(د) إعطاء الأولوية للاستثمار في القطاع الزراعي في البلد بهدف ضمان الأمن الغذائي، وبالتالي تقليل احتمالات حدوث أزمات إنسانية متكررة فيه وتعزيز التنمية المستدامة؛

(هـ) العمل مع حكومة هايتي من أجل تحديث قطاع التعليم في البلد، فيما يتصل بالبنية التحتية المدرسية والمواظبة على الدراسة ووضع المناهج الدراسية، لمساعدة القطاع على التكيف مع التحديات العالمية الراهنة ومع احتياجات البلد الإنمائية؛

(و) تزويد فريق الأمم المتحدة القطري بالموارد المالية اللازمة لتمكينه من تقديم الدعم بطريقة فعالة لكي تركز حكومة هايتي تقدماً نحو تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ز) دعم اتباع نهج إقليمي شامل لضمان حماية الرجال والنساء والفتيات والفتيان الهايتيين الذين ينتقلون في جميع أنحاء المنطقة؛

(ح) تحسين التماسك والتنسيق في التعاون الإنمائي، عن طريق العمل الوثيق مع السلطات الهايتية ومن خلال إجراء مشاورات مع شتى أصحاب المصلحة الهايتيين، من أجل ضمان مساعدات إنمائية طويلة الأجل أكثر تأثيراً؛

(ط) إتاحة تمويل متعدد السنوات كاف ومرن وقابل للتنبؤ به من أجل وضع برامج للحد من مخاطر الكوارث والتعافي وبناء السلام بهدف تعزيز نهج مشترك بين العمل الإنساني والإنمائي والعمل المتصل بالسلام؛

(ي) العمل مع حكومة هايتي لبناء قدرات الدولة في مجموعة من المجالات، منها إدارة القطاع العام وإصلاح القضاء وسيادة القانون وإدارة مخاطر الكوارث؛

(ك) دعم حكومة هايتي في جهودها لمكافحة التهريب غير المشروع للأسلحة والذخيرة الذي يغذي العنف المسلح، بما في ذلك عنف العصابات.

77 - ويوصي الفريق بأن تقوم منظومة الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) مواصلة دعم حكومة هايتي في جهودها لإعادة الإعمار بعد الزلزال؛

(ب) مواصلة دعم حكومة هايتي في تصديدها لكوفيد-19 وتنفيذ الأنشطة في إطار الأولويات الإنمائية التي حددتها السلطات الهايتية بما يتماشى وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ج) العمل في شراكة وثيقة مع المؤسسات المالية الدولية لتعزيز تنمية البلد في الأجل الطويل؛

(د) العمل بشكل وثيق مع المؤسسات المالية الدولية لإعداد تقرير عن أثر الأمن على تنفيذ البرامج الإنمائية لتعزيز وعي المجتمع الدولي؛

(هـ) مواصلة التركيز على اتباع نهج شامل للمنظومة بأسرها، بما في ذلك زيادة التعاون فيما يتعلق بالركائز كلها للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية لمواطني الضعف في البلد وتعزيز التنمية والسلام في الأجل الطويل؛

(و) كفاية أن يحافظ فريق الأمم المتحدة القطري على التعاون والتآزر والتنسيق بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بوسائل منها وضع إطار جديد للأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة من 2023 إلى 2027، يُوجَد مساهمات مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لتعظيم أثر إجراءاته وضمان نجاح العملية الانتقالية في البلد.